



تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير من المدير العام

معلومات أساسية

١- تخضع قرارات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بشأن إدخال تعديلات على نظامه الأساسي والإداري لموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلخص هذه الوثيقة المسائل الرئيسية التي ناقشها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في دورته السبعين (٢٤-٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٢) ودورته الحادية والسبعين (١١-١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢) ودورته الثانية والسبعين (٢٥-٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٢) والإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة.^١

المسائل الاكتوارية

٢- يجري تقييم اكتواري خارجي للصندوق مرة كل سنتين لتحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية والأصول المقدره في المستقبل كافية للوفاء بالالتزامات المتوقعة والمحافظة على معدل الاشتراكات الحالي. وأظهر التقييم الدوري بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ (التقييم السادس والثلاثون) فائضاً اكتواريّاً قدره ٢,٣٪ من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي مقارنة بفائض نسبته ٠,٥٪ بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١. ويعزى هذا الفائض في المقام الأول إلى أداء الأصول. وأكد الخبراء الاكتواريون الاحتفاظ بهدف معدل سنوي حقيقي (صافي التضخم) لعائد استثمار بنسبة ٣,٥٪. وأظهر التقييم الدوري أن عائداً حقيقياً بنسبة ٢,٥٪ سيسبب عجزاً بنسبة ٥,٨٤٪ من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. وإذا حقق الصندوق معدل ٣,٥٪ المتوقع في العائد الحقيقي في السنة، فمن المتوقع أن يظل يمولّ تمويلًا كافيًا خلال فترة التوقعات البالغة ٥٠ سنة.

الاستثمارات

٣- أفاد ممثل الأمين العام المعني باستثمار الصندوق بأن الصندوق قد تعافى وأنهى عام ٢٠٢١ بقيمة سوقية بلغت ٤٨٢ ٩١ مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها ٩٩٥٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بقيمته التي بلغت ٥٢٨ ٨١ مليون دولار أمريكي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠. ولاحظت الجمعية العامة أن معدل العائد السنوي الحقيقي للصندوق لفترتي ١٠ سنوات و ١٥ سنة ظل في مستوى أعلى بشكل ملحوظ من الهدف الطويل الأمد المحدد في ٣,٥٪، وشجعت الصندوق على مواصلة جهوده لتحسين أداء استثماراته وتحديد النظم النظرية المناسبة للمقارنة من مختلف البلدان وتقديم مقارنة مع تلك النظم في سياق التقرير المقبل.

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

٤- رحب مجلس الصندوق برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظ ووافق على البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١. وأبرز مدير المراجعة الخارجية للحسابات أن ٦٣٪ من التوصيات المتعلقة قد نفذت بالكامل وأقر بالتزام إدارة الصندوق وموظفيه. وأفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، كانت هناك ٤٦ توصية مهمة مفتوحة لمراجعة الحسابات لإدارة المعاشات التقاعدية ومكتب إدارة الاستثمار. وسلط مكتب خدمات الرقابة الداخلية الضوء على العدد الكبير من توصيات مراجعة الحسابات التي أغلقت.

المسائل المتعلقة بالحوكمة

٥- نظر مجلس صندوق المعاشات التقاعدية خلال دورته الحادية والسبعين التي عقدت في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ في مقترح بشأن توزيع مقاعد المجلس وقرر أن يقدم إلى المجلس في أجل أقصاه دورة تموز/ يوليو ٢٠٢٣ ورقة تتضمن موجزاً للترتيبات الحالية ووصفاً لكيفية استيعاب المنظمات الجديدة الأعضاء في الصندوق في المجلس من حيث التمثيل.

٦- ورحبت الجمعية العامة بمواصلة مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تنفيذ خطة إصلاح متعلقة بالحوكمة، والتي تراعي أفضل الممارسات وفق ما أوصى به الفريق العامل المعني بالحوكمة وتحترم الطابع الفريد للصندوق؛ وأقرت بأن المجلس يعتبر أن خطة الإصلاح قد بدأت تسهم في تحسين الكفاءة وفعالية اتخاذ القرارات؛ وطلبت إلى المجلس أن يرصد التقدم المحرز في هذا الصدد وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

٧- وطلبت الجمعية العامة إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، بالتشاور مع مستشار الشؤون الأخلاقية، تنقيح وتعديل سياسة الأخلاقيات وأن يقدم مزيداً من التحليل والتوضيح بشأن السياسة في سياق التقرير المقبل؛

الأحكام المتعلقة باستحقاقات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٨- قررت الجمعية العامة أن توافق على التعديل المقترح إدخاله على المادة ١ من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية للسماح، دون تكبد أي تكاليف، باسترداد كامل فترة الخدمة المحسوبة في المعاش التعاقدية أو جزء منها في حالة اختيار استحقاقات التقاعد المؤجلة. وقررت أيضاً أن توافق على المادة ٢٤ مكرراً الجديدة المقترحة بهدف تضمين النظام الأساسي للصندوق استرداد فترة الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش التعاقدية في حالة اختيار استحقاقات التقاعد المؤجلة، على النحو المبين في المرفق الثالث لتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن عام ٢٠٢٢.

المسائل الإدارية

٩- توصل مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، في دورته السبعين المعقودة في شباط/ فبراير ٢٠٢٢، إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء فريق استعراض الخطة، وأقر في دورته الحادية والسبعين المعقودة في نيسان/

أبريل ٢٠٢٢ اختصاصات الفريق وتشكيله استناداً إلى الترشيحات الواردة. وسيقدم الفريق تقريراً يتضمن توصياته إلى دورة المجلس في تموز/ يوليو ٢٠٢٤ أو قبل ذلك.

١٠- ورحبت الجمعية العامة بالاقترح الداعي إلى إنشاء وحدة لإدارة المخاطر بهدف تعزيز قدرات إدارة المعاشات التقاعدية في مجال إدارة المخاطر، وطلبت إلى المجلس أن يقدم في التقرير المقبل معلومات مستكملة عن أداء الوحدة.

١١- وأكدت الجمعية العامة أهمية التعجيل بتنفيذ النظام الجديد لإدارة العلاقة مع العملاء، ودعت جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى إبرام عقد التوريد قبل نهاية عام ٢٠٢٢، من أجل تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء والتعامل مع العدد المتزايد من الطلبات مع تحسين مكاسب الكفاءة.

١٢- وأشارت الجمعية العامة إلى الفقرة ٥٥ من تقرير اللجنة الاستشارية، ورحبت ببدأ العمل بشهادة الاستحقاق الرقمية، وطلبت إلى إدارة المعاشات التقاعدية أن تقدم في سياق تقريرها المقبل معلومات مستكملة عن استخدام شهادة الاستحقاق الرقمية، بما في ذلك التقدم المحرز في الحد من مخاطر الغش أو المدفوعات الزائدة، وعن التدابير المتخذة لضمان تنفيذها بفعالية من حيث التكلفة.

تقديرات الميزانية لعام ٢٠٢٣

١٣- طلبت الجمعية العامة إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية أن يواصل صقل ودعم التنفيذ الفعال لمؤشرات الأداء الرئيسية والعوامل المؤثرة في عبء العمل لدى إدارة المعاشات التقاعدية ومكتب إدارة الاستثمارات فيما يتعلق بطلبات الميزانية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٤- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =